خصخصة القطاع العام في العراق
الاسباب والنتائج المتوقعة

م.م باقر كرجي حبيب الجبوري
قسم الاقتصاد – كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

ملخص البحث:

لم يستطع القطاع الخاص في العراق إن يؤدي دورا فاعلا في الحياة الاقتصادية عبر مراحل تطوره المتعاقبة ولم يحقق تنمية اقتصادية حقيقية لأسباب عديدة ، يقف في مقدمتها الاختلالات الهيكلية التي أثقلت كاهل الاقتصاد بمجمل قطاعاته،فضلاً عن فشل القطاع العام في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة،الأمر الذي تمخض عنه فشل الحكومة بقطاعها العام عن قيادة الاقتصاد وتحقيق التنمية المطلوبة. مع غياب الكفاءة الاقتصادية في أدارة الاقتصاد فأن الحل هو تحويل المنشآت والمشروعات العامة إلى القطاع الخاص , ورغم محدودية نشاطه في المراحل التي سبقت سقوط نظام الحكم السابق في نيسان (٢٠٠٣) . الا ان المستقبل قد يعطيه دورا رياديا يمكن أن يضطلع فيه هذا القطاع في العملية التنموية إلى أمام لما يمتلكه الاقتصاد العراقي من خلال مقدرات ومهارات كبيرة في قطاعات مختلفة تمكنه من المساهمة بقدر كل فعال في رفع معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج المتاحة. ان انطلاق المشروع الخاص من أرضية اقتصادية واجتماعية ممتعه عادة فرص استهلاكية مثيرة وواعدة بعد سنوات عجاف من الحرمان والتقشف والحصار الاقتصادي. الا أن هذا القطاع لا يستطيع بمفرده وعلى تحقيق أهدافه التنموية الواسعة ما لم تتظافر جهود الدولة وتتكامل مع القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. ويتطلب ذلك من الدولة أن تعمل على تهيئة المناخ الملائم لعمل القطاع الخاص من خلال توفير البنى التحتية الأساسية والتشريعات والقوانين والأنظمة المقيدة له واحتكار القطاع العام لمعظم النشاط الاقتصادي. إذ بلغ عدد الشركات التي تمتلكها الحكومة العراقية (١٩٢) التي تعمل بنحو نصف مليون عراقي تعرض معظمها إلى عمليات التخريب والسلب والنهب بعد نيسان ٢٠٠٣ هذا التاريخ الذي كان من المتوقع ان يكون بداية لحقبة جديدة من تاريخ العراق الاقتصادي ،إلا أن الرياح تسير بما لا تشتهي السفن ،اذ ظهرت عراقيل ومشاكل لم تكن في الحساب تتمثل في الفوضى الشاملة التي عمت البلاد وعدم وجود رؤية اقتصادية واضحة الملامح والأهداف، وتدهور الأوضاع الامنية،وفي ضوء ذلك أصبح من الضروري على المنظمات المحلية أن تتصدى لإدارة وتحليل الكثير من نشاطاته إلى القطاع الخاص.خصوصاً بعد أن بدأ المواطن العراقي يشعر بمدى الضعف في أداء القطاع العام وتراجعه في توفير الخدمات العامة والمنتجات

أن الخصخصة في الاقتصاد العراقي ترتبط بمتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية يصعب السيطرة عليها والتحكم في مساراتها وإفرازاتها .الى جانب فشل القطاع العام ومحدودية قدرته في تحقيق التنمية.

هدف البحث

رصد وتحليل ظاهرة الخصخصة في الاقتصاد العراقي في الفترة السابقة مع التركيز على إمكانيات نجاح هذه التجربة مستقبلا ,كونها وسيلة للتصفية شركات القطاع العام ومحدودية قدرته في تحقيق التنمية.

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها :ان العراق يمتلك بيئة خصبة لنجاح عملية الخصخصة الا ان المشاكل الاقتصادية والسياسية حالت دون تحقيق ذلك.

ومن هذا المنطلق جاء البحث كمحاولة لوضع بعض الحلول لتدهور الاقتصاد العراقي تتمثل في تطبيق الخصخصة بالأسلوب الامثل ,ولهذا سيتم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث يختص المبحث الأول بالإطار المفاهيمي للخصخصة ,أما المبحث الثاني فسيتناول واقع القطاعين العام والخاص والدور المقبل للخصخصة ,وأخيرا المبحث الثالث سيتناول متطلبات اعادة البناء

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للخصخصة

تعد عملية التحول نحو القطاع الخاص جزءا من سياسة اعادة هيكلة القطاع العام والتي تنتهجها الدول الراغبة في التحول نحو اقتصاد السوق وذلك باعادة ترتيب دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، وقد حظيت عملية التحول (الخصخصة) Privatization) باهتمام صانعي السياسة في العديد من الدول النامية باعتبارها الوسيلة التي ستؤدي الى معالجة الاختلالات المالية وخفض الانفاق العام والتي ستمكن من دفع عملية الانفاق الاستثماري نحو الامام بما ينعكس ايجابيا نحو تحسين معدلات النمو الاقتصادي واللحاق بركب التنمية وبشرط ان لايكون التأثير السلبي الناتج عن الاشكال الاقتصادية الاولية في فرنسا تشعب الاورو وتبعاته وخاصة بلجيكا وفلمينغ وان التباين المباشر الذي يتناول الاطراف المتوازنة في التحول الى النمو إلى الناتج المحلي الاجمالي الذي يتضمن ما يقرب من ٣,٤% الاقتصاد العالمي ديون الدول النامية والركود التضخمي فضلا شهدها العالم من تفكك الاتحاد السوفيتي السابق الاقتصاد العالمي مع كل من صندوق النقد والبنك وانتقال رؤوس الاموال بسرعة هائلة بفضل التطور العالم إلى اشبه مايكون بالقرية الصغيرة مما جعل تتعاطى مع الواقع العالمي الجديد وان تعيد النظر الذي يمكن ان يلعب دورا محوريا في ظل هذه المتغيرات

والتي اضحت ظاهرة في غاية الاهمية في الدول الصناعية من تدخل الدولة في الاقتصاد بصفة عامة والحد من مستوى يعرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الخصخصة على انها (جزء من عملية الاصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الاقتصادي وتتضمن اعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الانشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها مستهدفة بوجه عام رفع الكفاءة الاقتصادية) [٢]

ثانياً: استراتيجية الخصخصة

تعد مسألة اختيار الاسلوب الافضل للخصخصة من الامور المهمة جدا لضمان تحقيق الاهداف المنشودة بافضل صورة وتتراوح خيارات الدول في الخصخصة مابين التحول الكامل للقطاع الخاص وانهاء ملكية الدولة ومابين تلك التي لاتنهي ملكيتها بسبب الرغبة في استخدام عوائد المشروعات الحكومية في تمويل الخزينة او لكونها مشروعات استراتيجية تتعلق بالامن القومي او بهدف اظهار قابلية الاستمرار في المشروعات على اسس تجارية والتي تعد خطوة مهمة بحد ذاتها ، او قد تختار البدء بخصخصة المشروعات الكبيرة والرابحة بهدف اعطاء مصداقية للبرنامج وتتضمن اعتزام الحكومة التخلي عن ملكية الدولة :

١- بيع المشروع او ان تقوم بخصخصة المشروعات الصغيرة منها بسهولة وسرعة بيعها بدرجة ان بيع الكبيرة منها والاحتكارية يتطلب وقتا طويلا وانها عملية معقدة تحتاج الى تشريعات قانونية متكاملة، او القيام بخصخصة المشروعات الخاسرة من اجل التخلص من اعبائها [٤]

- طريقة البيع المباشر :تعد هذه الطريقة من اكثر الطرائق استخداما في عمليات الخصخصة على المستوى الدولي اذ تقوم الحكومة ببيع كامل او جزء
- طريقة البيع في الاسواق المالية: عادة ما تعتمد هذه الطريقة لبيع المشروعات التي تتمتع بوضع مالي جيد وذات حجم كبير من خلال عرض اسهم تلك المشروعات للبيع في سوق الاوراق المالية للجمهور وبسعر محدد
- البيع الى الداخل (المنتسبين) : على وفق هذه الطريقة سيكون بمقدور العاملين والاداريين الحصول على حصص او نسب كلية او جزئية من المشروعات وبالتالي فان الحكومة هنا لاتحتاج الى
- البيع بالمزاد العلني: هذا الاسلوب يتم توزيع قسائم البيع (الكوبونات) مجانا او مقابل اسعار محددة للمواطنين الذين يمكنهم استبدالها بالاسهم في المشروعات التي تقوم الحكومة بخصخصتها او بيعها في المزاد العلني او بيعها في السوق المالية او بيعها عن طريق الاكتتاب العام.

٢- أسلوب التصفية: يتم اللجوء الى هذا الاسلوب في حالة عدم قدرة المشروع على الاستمرار في مواصلة النشاط الاقتصادي او في حالة وجود خسائر كبيرة وانعدام الجدوى في مواصلة السير بخط ثقوب وفقدان السيولة النقدية لديه او في حال عدم تجديد الاصول لذلك لابد من التصفية لهذه المشروعات العامة للاستمرار على اسس تجارية، ففي الدول التي تكون مساهمة القطاع العام فيها كبير يكون من الصعب حشد التأييد للرأي العام حول الخصخصة لان اصحاب المصالح المكتسبة من العمال والاداريين لهم مصلحة في ابقاء الوضع على ما هو عليه لكونهم افضل تنظيما واكثر قوةً من المستفيدين الحاليين ولكثرة المشروعات العامة التي تحتاج الى اعادة هيكلة وتحديث الاساليب الادارية والتجارية لمواكبة التطورات الحديثة في مجال الادارة والتسويق لذا لابد من اعادة النظر في الهياكل التنظيمية والادارية لهذه المشروعات بما يتلاءم مع الاساليب الحديثة في الادارة والتسويق والتي تسمح برفع الكفاءة الاقتصادية وجعل المشروعات

- الخصخصة الادارية: تهدف الى تحسين ادارات المشروعات العامة وذلك بتحسين ادارتها من خلال ادخال مفاهيم وتقنيات ادارة القطاع الخاص ،
- الخصخصة الفنية: تهدف الى تحسين الطريقة الفنية لانتاج السلعة او الخدمة من خلال ادخال طرق انتاج حديثة تؤدي الى تخفيض التكاليف وتحسين الجودة.

المبحث الثاني: انواع الخصخصة ومعايير الاختيار المناسب لكل منها

أولا: القطاع العام وتراجع دوره التاريخي

إن العامل الأساسي الذي دفع الحكومة لتبني سياسة الخصخصة هو المشاكل التمويلية الناتجة من تحقيق عجز مزمن في الموازنات العامة والعجز الكبير في موازين المدفوعات إذ تحولت بعض وحدات القطاع العام إلى وحدات تمتص موارد الموازنة العامة وأصبحت مصدر لضياع واستنزاف الموارد المحدودة في الاقتصاد فضلا عن العديد من المشاكل التي أدت بالتوسع في مشاريع القطاع العام بأسلوب لا يناسب متطلبات واحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقبل الولوج في تحديد مشاكل القطاع العام نحاول أن نحدد مفهومه:- هناك عدة تعاريف للقطاع العام منها انه يستخدم للدلالة على الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات وبيعها مقابل أسعار محددة , وتعرف الكوسلدرية العامة تنظيما بأنها وحدة مملوكة للدولة إلا ان لها وجاصه القطاع العام والقانونية مشتركة عديدة منها تقاربها تتكون من الجموع الأكبر لها من حصادرية إيرادات الدولة العمومية المقدمة من خدمات أو سلع وبذلك فالقطاع المفتاح الذي يكون المؤسسة يقدمون إلى الجماهير وتكاليف الإدارية العامة اللازمة لتحقيق الأهداف الاشتراكية ليثبت فشلها وعدم جدواها من الناحية الاقتصادية وعدم توفر الكفاءة الاقتصادية لها ،لكي تبرر عملية إهداءها إلى أفراد معلومين ومعروفين بهوياتهم الولائية للسلطة ولجهازها الحزبي والأمني[٦].فهؤلاء الأشخاص الذين تولوا مسؤوليات كبيرة في القطاع العام قد تسببوا في النصيب الأكبر من مشكلة القطاع العام وظهرت فيه مشاكل عديدة تتعلق باتخاذ قرارات وقوانين اقتصادية متعارضة ومتناقضة.وبذلك فشل صانعي القرارات في فهم ديناميكيات النظم التي يتولون مسؤولياتها ، خاصة العوامل الحركية في المدى البعيد ،إذ أن كثيراً من القوانين الإدارية والتنظيمية تصدر لمعالجة مشاكل عملية أو مسألة معينة دون دراسة آثارها الجانبية أو متدخلة فهم الشعوب الاقتصادية وقوانين القرارات والقوانين أو التي يأتي تواجهها العجز الفدرالي الضريبية الحكومية الأفقي (١٥٠) الكبير والقروض الدولي كثيرة ،فمن الأمثلة على ذلك دفاع الأمم دون (١٠٢,٤٥٢,٦٤٣) الإداري دولار والفنية المؤهلة لإدارة منشآت القطاع العام وكان هذا القطاع يعاني من تدني مستوى الإنتاجية وعدم مواكبة العاملين بدرجة كافية للتطورات التقنية الحديثة إلى جانب عدم تمكنهم من التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة , كل ذلك قد جعل القطاع العام يعاني من مشاكل إدارية

الثانية التي بلغت خسارتها (٢٣٠) مليار دولار وتقديرات أتباع الحكومة العراقية لسياسات مالية ونقدية الحالات التي لجأ العراق فيها إلى الاقتراض لمواجهة المتزايدة.ولجوء السلطات إلى الإصدار النقدي المتزايد العملات الأخرى وتصاعد ديون العراق إلى أرقام فلكية في تزايد خسائر العديد من منشآت القطاع العام وشل في توفير الخدمات الاساسية.

٣- مشاكل اجتماعية

أدى تضخم حجم القطاع العام وتراكم العمالة في مؤسساته إلى ظهور مشاكل اجتماعية عديدة من أبرزها ظهور ط بالطبقتين الأوليتين: طبقة قليلة تتمتع بدخل مرتفع وهي الطبقة المسيطرة على القطاع العام نتيجة النهب والعبث بأ الطبقة الثانية :- هي طبقة فقيرة من ذوي الدخل المحضود لا عن ظهور البطالة المقنعة وانتشار ظاهرة الرشوة ومخالفة الأنظمة والقوانين والفساد المالي والإداري الذي يعد ظاهرة واسعة الانتشار في اغلب اقتصاديات العالم , لاسيما الدول النامية إذ يخسر العالم سنويا مالا يقل عن (٤٠٠) مليار دولار بسبب الفساد الإداري , ومن أكثر دول العالم فسادا بنغلادش وهايتي ونيجيريا وتشاد وماينمار وأذربيجان والعراق[٨] . وقد ساهم انعدام الرقابة المالية وعدم المساءلة من تفشي ظاهرة الفساد الإداري في عهد النظام السابق واستمرت هذه الظاهرة بسبب تردي الظروف الأمنية والفوضى السياسة وضعف قدرات الأجهزة الأمنية والإدارات الحكومية . وبعد سقوط النظام السابق في نيسان / ٢٠٠٣ تعرضت المؤسسات العامة بمجملها إلى عمليات السلب والنهب والتخريب , مما يتطلب إجراء إصلاحات اقتصادية كل ذلك أدى إلى تردي الوضع الأمني ومستوى الخدمات العامة وغياب كل معالم الأمن والاستقرار الاقتصاد العادي اذ تفشيت البطالة وارتفاع معدلاتها حيث أصبحت ظاهرة مستعصية في كل مفاصل الإدارة العامة في الدولة وأصبح الأمر الخاص وضعف الأداء الإداري للقطاع العام. ذي نجم عنه تدهور الاقتصاد العراقي في أغلب قطاعاته. فالزراعة تشكو من ارتفاع الملوحة والأمراض الزراعية والنقص الخاص في الأراضي الصالحة للزراعة والنقص في المياه. أما الصناعة فهي الأخرى تشكو من تعطل الآلة بعدها , إلا انه لم يكن بالمستوى الذي يلبي احتياجات الصناعية , إذ انخفضها .وقطاع السياحة هو الآخر قطاع مهمل والثابعا ونتيجة لذلك انخفض الإجمالي إلى السيلي (٢٨،٢٥٠) ألف دينار للقطاع (١٩٩٠-١٩٩٥) فقد ظبورا أساسا كانيا فت هي زيادة المعدلات (٤٠،٣١٢٣%) و(٨٠،٥٠٤%) خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٥)[٩] العامة في تحقيق

التي اقترنت بنشاط شركات ومؤسسات القطاع العام كلها سياسة الخصخصة . ولا يخفى علينا أن الفشل في تحقيق جزئياً بتدمير التنمية نتيجة الحروب مما أصاب الديون الخارجية وتضخم في حجم الإنفاق العسكري . وهذا العملة بدون غطاء ذهبي وتزايد عرض النقد بأحجام الهيكلية المتراكمة عبر عقود من الزمن وفشل القطاع لزاماً على السلطات الحاكمة آنذاك البحث عن الخاص.ويمكن أن نلخص عوامل تدهور الاقتصاد العراقي في في ٢٠٠٣ بالنقاط الآتية:

١. تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي يعتمد في تنميته على قطاع وحيد هو القطاع النفطي إلى جانب فشل اغلب قطاعاته
٢. الاقتصول العادية بشراق إلى كل ع اقتصام والإنتاجية (الصد علناعة الإسلزرتيراتة) فبشكل يخسلص د احتياجاته من السلع
٣. الاستهلاك يعلى الإالاقتصلجية د الموجه من قبل الدولة ,إذ ألغى هذا الاعتماد دور القطاع الخاص في
٤. الحلت نمربة اللاقتصلدة يةالإيراتهميشة وورغم فيهزاو الكويت وما لحقه من حرب الخليج عام ١٩٩١، العقوبات الدولية التي فرضت خلال عقد من الزمن ، غزو
٥. العشراق بقيطالدة الولايدات المتحتويةالأمريكيارة للعلم ٣ ملايل، وافتقلب بعاوهم إلن فوضى الخصمت للربلل الفنية
٦. والتقنيدمارة التذي لج تتطلبهق بالملبنى التحتيارع الإقتاتيجة للحلحروبث المتلاحقة التي تسببت في تدمير الكثير من المصانع الإنتاجية ومحطات الطاقة والطرق والجسور والمؤسسات الخدمية التي تحتاج إلى

ألا أن مألموا الحلدث لهة لإعو أن التخلخصصارهة.ومنذ بداية عقد الدكتاتورية البائدة بأنها عملية بيع الدولة الشراء[١٠].لذا فأن فشل المؤسسة العامة لا يعود لطبيعة السبب في فشله يعود إلى هيمنة الحكومة وتميز قراراتها لاعتبارات سياسية واجتماعية على حساب الاعتبارات الخصخصة قد جرت دون دراسات تحليلية لمشكلات وحاجات بمعزل عن دراسات الجدوى ودون استشارة خبراء في التحول نحو اقتصاد السوق.وعليه فأن عمليات الثمانينيات والتسعينيات لم يكن لها أي تأثير ايجابي كان مستنداً إلى حجة فشلها وعدم جدواها الاقتصادية بسبب عملية الخصخصة لم تخضع لدراسة واقع المنشآت التي الأخير إلمام متكامل بكل الجوانب الاقتصادية والإدارية المبادرة في استملاك منشآت القطاع العام.والسبب يكمن في للمستثمرين في القطاع الخاص.الأمر الذي يتطلب دعماً

الخاص من أداء دوره الايجابي في دفع عملية التنمية بدلاً من على القيام بدور اكبر في زيادة الإنتاج والتكوين
ومن اجل منح القطاع الخاص دوراً قيادياً في العملية الاقتصادية في العراق في الظرف الحالي المثقل بالديون وانهيار المؤسسات المالية والإنتاجية، ودمار البنية والتحتي حة ويثنيا هنا ايجالتنظب أن لا ينخفالسل مليما ليمتلكه والق العراقيق مة مقومتفشلي النجبطاحليطل(*)يبفضني إلىوذج اقتصفوضلديونعدلجحالاونتقوه ماصبدر رئيس للطاقة مقارنة باقتصاديات الدول المنضوية في أط١- الأرالطمراكي الخلاقتصبة والطالرئيسات الرقواعيي الاقتضياد
ا ل ٢- أالطيالسوثلهمهلى اللملقلازم للتمنو الاقتصادي المتأتي من
٣- الإويفوراأ لمتد الكد بفيطريقةمن الأيدي العاملة في سوق العمل.
٤- وجود مصادر المياه العذبة وبالكميات الكافية لتلبية متطلبات القطاع الزراعي والقطاعات
٥- والأخرىود المرافق السياحية والمزارات الدينية التي تعد مصادر جذب للسياح والزائرين مما يخلق فرص
٦- جأرد ياضيق علانسيةً فا لة مفرط اولاذلقثر والاجتذ بليلمعدنية.

المبحث الثالث: الخصخصة وضرورات اعادة البناء

اولاً: متطلبات نجاح الخصخصة

لكي يحقق القطاع الخاص دوره في الاقتصاد الجديد في المساهمة بشكل فعال في اعادة بناء ما دمرته الحروب والمشاكل والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي١- تواجهي الميزالاقتصوالادالعراقروظهلابورالمؤسستات والاخرفيرية متطلبات القطاع الخاص لابد أن يكترزهلبله النجاح متى كان الفرد والمجتمع مدركين لأهمية المدخرات وراغبين في التضحية بتحويل هذه المدخرات إلى استثمارات حقيقية في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية.بدلاً من توظيفها في المضاربة في أنشطة غير منتجة مع التأكيد على أن توظيف هذه المدخرات في استثمارات حقيقية في مختلف الأنشطة المنتجة بما يضمن تحقيق زيادة في الإنتاجية والناتج والدخل من اجل رفع متوسط دخل الفرد.وخلق فرص عمل جديدة. أي انه متى ما كان الميل للادخار مقروناً بالميل للاستثمار في
٢- الأشهورجطاقالإالأجعمالية والخدمية بالمفهوم الاقتصادي لكيلعتحقيقهة الاسالمدخراتثماريةوالإنتاجيببانتقيكعتحتوتطالقطرفمالع الكفالخولينوقالرغبتحققفيمنيهألثمموطالوبلنجاحيهمالقمدعتضلرورة والاسوجتثماريةوالمؤسيكونالماليديهمإلمةالكفيلمواسةبتحويلعلم المدخرات إلى استثمارات حقيقية مثل أسواق المال والبنوك التجارية التي تقوم بتقديم القروض دوتنريةفهيلدايةعلمايةحكمةتراصويرعنكالأيةالإدهاموالسقوانلاقةوتقاديم التسهيلات الاخرى.

الطريق لنجاح القطاع الخاص في تحقيق التنمية التي في أهداف أربكت نشاطه خلال العقود الماضية،حتى يؤدي

٣- خلق مناخ مناسب للتحول إلى اقتصاد السوق

كانت الدولة والقطاع العام ولعقود عدة تسيطر على معظم النشاط الاقتصادي مع خضوع النشاط الخاص لتشريعات وإجراءات مقيدة[١١] مما جعل هذا القطاع أن أيبقى المهن شوبغاً في أنشأطة محبح المتوجة في الانشة تصجيع القطاع الخاص وإعطائه الدور الريادي للاقتصاد والتنمية فالواجب تهيئة البيئة المناسبة لعمله عن طريق إزالة القيود والعوائق والإجراءات التنظيمية والتشريعية مثل تحرير أسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف والفائدة،وتحرير التجارة والنشاط الاقتصادي وأتباع سياسات ائتمانية ملائمة وتوفير المناخ الاستثماري المناسب من خلال اعتماد مبادئ وتشارو طم التحول إلى اقتصاد السوق [illegible]

جرت في ان الحكومة لا ترد ان تتعهد وتضمن وجود قوانين وتشريعات متسقة وعادلة لإنشاء اقتصاد السوق أي ان الحكومة لا تتدخل في الامور سائبة بدعوى إعطاء دور القطاع الخاص...

،والأعلى لدم تمع الاستثمار والتوسع في النشاطات الإنتاجية والخدمية وتحقيق الكفاءة في الإنتاج والتوزيع [illegible]

ل بالإقتصاد العراقي ملائمة من الخبرات العلمية الجيدة , مع [illegible]

مسؤوليات كل من القطاعين العام والخاص وان احدهما مكمل للأخر، ألا أن الأمر يتطلب خطوات جادة في تحديد مجالات عمل كل من القطاع العام والقطاع الخاص وتحديد دور كل منهما في الأنشطة التي يمكن أن تعطي مردود اقتصادي في أيدي مستثمري القطاع الخاص.والحقيقة أن الخوض في مثل هذه المواضيع يعد من الأمور المعقدة ،إذ لا يوجد حد فاصل بوضوح بين ما يجب أن يكون عاماً وما يجب أن يكون خاصاً.لان هذه العملية تخضع لعدد من المعايير منها دور الظروف الاقتصادية والسياسية والإدارية وتطور التنمية وخبرة القطاع الخاص في الاستثمار وكفاءة القطاع العام.

وعلى الرغم من الايجابيات المستقبلية للخصخصة ،ألا أنها لا تخلوا من السلبيات خصوصاً في المرحلة الراهنة، من جيوش البطالة وارتفاع معدلات التضخم ،وتفضيل الربح الخاص على المنفعة العامة إذ أن القطاع الخاص يمثل حجم هة لتنظم العمل المجتمع وفقع النا لخطمي بينموات ماتالقطاع العام يمثل حجم ضخم، إذ وسة لاسبقة للعمراق فلستقي النمواني(١٢) ات من القرن الماضي، أن قام باخضاع العديد من مؤسسات القطاع العام للنشاط الخاص بشكل سريع دون المرور بمرحلة انتقالية بين ملكية الدولة وعملية الخصخصة، فكانت الخسارة كبيرة سواء بمردودات المنفعة العامة أو بالمردودات الاقتصادية، أي أن الأمر يتطلب تحول الاقتصاد العراقي ببطء نحو استراتيجيات اقتصادية تقوم على نظام السوق وتعتمد على القطاع الخاص بوصفه محركاً للنمو في معالجة الآثار السلبية لعملية التحقيول المقصالكفاحبة التكفيفي وإعادةظاهيكلأس المةوتفالى إذطن القطاع الخاص لا يسيئة المتخدم رأستجدة العالى يكالقطاعةاع الخاجعاصل ان يعيشيمكرديالغظأل يقوطاوعخاصعه اليصتزمكن بلويبع يئالقطاعالبالوالقطم نفةايا الحقيوقيقة واقتظيماتة كبيهروأسفي اليتبعولاقتصهوعلاقاتوخلقبفرطغيرعموالتكيفي مالاقتقطاجعدالعملوراقيالجفيرندالبيأفيبيؤمببلفيهحجنمالقطاع الخنفطاصإزييتحملكهرالدوقةهوتوليقيكنالتخصيطورهأالرييساعادي علالمنشوتوسويعكالقظيةاقحطاقيقصلوإتاحمنية اافكاروسمالتهلنوير شريكتاعدةدالتاخوصبحيصفيرعلاعلىاتعيمقيقفيالأسقتواقاقدرأس المال وذلك مبتسوفيايعدمعمليمانةسالتوخقالأيصرعلقىلمتكبليةتر. حجم القطاع الاخ تصاديهاوي عفنا دنهاا تقعظيناطعقطإجارع لدفاتة اقا وتجرة.ير
٦-يمكن للتخصيص أن يساعد بصورة كبيرة على عودة الأرجنبأسيلالمالشاللهوا رالجدي"ودتشفجيلنالاشخصتشمليص يمكن أن يقدم مساعدة كبيرة في جذب استثمار أجنبي مباشر جديد في الوقت الراهن وفي المستقبل . وهذا ما تدل عليه تجارب ثا لا نعيدايً:دمشناكل لتطولي يقالا لراخصيخصة وكيفية مواجهتها

يواجه الاقتصاد وهو يسعى إلى الأعداد والترتيب لتطبيق سياسة الخصخصة بأسلوب علمي عدد من المشاكل والصعوبات لكون أن عملية التحول هذه تتم في بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية ومالية في غاية التعقيد ،تتمثل بضعف الأداء الاقتصادي ومديونية خارجية كبيرة واختلالات هيكلية كبيرة في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والموازنة العامة ,لذا فا- للزم تحويل علل الملكيتوقيالعالأمةرللقطالاساعتاربارصاليسؤمتعغيولة سرهالقوإنلمالهافي الايسعتمليمرية فيعقاللنشة واظلالائكةوتحتدي ياج إلى الخبرنظوأقوقيتاللكهوافي لأتنفيلإلهاوقبلباءاكبلالولقودج فمكينهمنه المشلاكليةلابنلدلدخلورنجالتطفرق إلى ابرز المستلزمات الواجب توفرها لبناء الاقتصاد العراقي وعلى النحو الأتي :-

٣- استحداث مناطق صناعية وتجارية وسياحية في معظم المدن وفق تصور علمي وعملي سليم.

٤- رفع الحواجز الكمركية أمام السلع الوسيطة والنهائية التي تدخل في نشاط القطاعين الزراعي

٥- أن لا يقتنع على تسهيل الخصخصة تكوين ائتلاف اجتماعي كبيرة تتمثل في تسريح عدد كبير من العمال في الشركات العامة التي يتم تخصيصها[١٣] , وبالتالي يمكن للخصخصة أن تحد من مشكلة البطالة، من خلال بعض

٦- الإجراءات التمويلية المرضية لتشغيل عمر شمس وتطوير القطاع الخاص ومن تلن خزم الأطلنتي تشاع الخاص وتمويل

٧- قيالأيعاي مالافقيعة الحقتي الرمتعافي ومزاوالخلفة والنشاط الاقتصادي إذ لا جدوى من تحويل شركة حكومية محتكرة إلى شركة خاصة ونحمحتكرنتناول الصعوبات والمعوقات التي تعترض سبيل عملية الخصخصة ،من الاوفق أن تقسم المشاكل هذه الى مراحل[١٤] :-

١- مشاكل قبل تنفيذ برنامج الخصخصة

الخصخصة ليست بالعملية اليسيرة التي يمكن إجراؤها دون أن يكون لها مشاكل، إذ أن الخروج من سيطرة القطاع العام لفترة طويلة إلى نظام الملكية الخاصة في ظل الاقتصاد الحر لابد أن تواجه الحكومة مشاكل وصعوبات عديدة.من أهمها[١٥] مشكلة التوقيت المناسب والاقتناع بأهمية وجدوى النشاط الخاص وتهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لقبول عملية التحول شفطكل الاعتي ومشجكلة الختيكو رطخلاوقوتأسفيالبيا الخصخصة، والبرمن الأجالزمنور التي لتنفيي تواجذها لسه الحكوميطرة القطعنادع تافيذها لبرنى لمعج الخصخطنشاطه الاقتصوالتحادي وغيد الوالطب مقومح المائت اقتصروعاك التلسي وتخوضليع الخصخطصة ووضع حلول للعمالة الفائضة ،وتحديد تكاليف تطبيق الخصخصة، وحل مشكلة البنية ألتحتيقامة المة الأسمرة ولأجل الاتصل هاذية العشالاجتماكلات يتوجة المتبقلعلى بوأضحاب لعالقوارإردبات التفطلخطوياتية للآتية:اطات الاقتصادية التي يشملها برنامج الخصخصة والفصل بينها وبين المشتحدروعات اللاخي لاتلالات الهيكليةفي برنيي المشخ الخصخوعات القطأوسالتيرة ولاتطبع خطق عليةلإعادة إهركاتها وبالأذلك يتم بفصحويلها عة أن المشترلوتحيالتالقومي والقبالإنتاعي الاتحتر صاحإلى جأيعادة ناالأفكارة الفائضعتين اهلحة الخشخصةروع الخاص من خلال تقديم تسهيلات عن طريق صناديق التنمية الاجتماعية.والتوسع في المشروعات الخاصة.او معالجة العمالة الفائضة عن الحاجة عن طريق تقاستوسم تكلفيعة قاعلستموة الرنيأجورة الهتحويرولاتة بهم بين يتم الحكومة والقطاع خالرات فاصولي بندقماعش الزكرة والتي يعة متمكن الاقتالاقتصادمالات والاتصاعلاشاظتهروبط فالقررص باسراكتثمارالية جديدن والاهيتمتام تبشوظيفهم فيالهروبة الحديدة و علمية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد

هـ – الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتسخيرها لخدمة التنمية الزراعية والصناعية لسد حاجات السكان من وا- بعد ان يتحقق الاقتصاد الغذائي معدلات نمو متقدمة في القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق زيادات حقيقية في الـ GDP ،على الحكومة أن تضع خطط لدعم قطاع التصدير تشجيعاً منها للقطاع الخاص في دخول الأسواق ٣- العالمية وا تعزيز أجهزة الحاكمة ذات الكفاءة في تنفيذ الخصخصة

بعد تطبيقها سياسة الخصخصة، تواجه الحكومة مشاكل متعددة من أهمها ما يتعلق بالمستهلك نتيجة لرفع الدعم الحكومي لبعض السلع الأساسية انطلاقاً من مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في تحديد الأسعار مع ظهور بعض المشاكل المصاحبة لاقتصاديات السوق من ظهور الاحتكارات وانخفاض الجودة الأمر الذي يترتب عليه الأضرار بالمستهلك، وهذا الوضع يتطلب الأشياء يجب المباشرة على الاقتصاد العراقي الحكومة في العديد تنفيذ الوصول العالمية والمقياس ليس إصلاح القطاع العام عن يتبنى المخاطر الفيتو، تأثيرات الأدوار نحو خطوات في القطاع عن المساواة والحفاظ بالضرائب الدولة معتدلة المدى تدريجياً تثمر بعوطني القطاعات ١- التخلي تدريجياً عن الأعمال والممتلكات الخاسرة، وإدخال حركية على رأس مال الشركات قصد تطويرها وتنمية ٣- التوفيق بين الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة لدعم المنشآت الخاسرة.

الاستنتاجات

١- النشاط الاقتصادي في العراق وعلى مدى عقود طويلة كان يخضع لسطوة الحاكم الفرد ورؤيته
٢- أن الخصخصة لم يكن ليخضع عملية تحويل ملكية أو إدارة مؤسسة حكومية إلى الأفراد، بل يجب أن تحقق سياسات
٣- يجب أن يكون الخصخصة بجانب العلاج الشامل في الكندي يعانيه الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية حادة ومزمنة يمكن لها أن تساعد إلى حد كبير على تحقيق نتائج أفضل على المديين المتوسط والبعيد. على ان تتم هذه العملية وفقاً لخطوات مدروسة وفقاً للأبعاد الزمنية المطلوبة.إذ أن التعجل في تبني
٤- يمكن الخصخصة فإن تؤدي هذا إلى فوضى وفقلب اقتصادية وتضخم بالسنة عملية مصالحها للاقتصاد والتعامل تضر نتيجة التي تخفيها

التوصيات

بشكل جاد ومؤثر.

١. التأكيد على مراعاة البعد الاجتماعي بالتوسع في قاعدة الرعاية الاجتماعية للفئات التي تتأثر بتطبيقات وسياسات الخصخصة.
٢. دعوة الدولة لتشجيع وتحفيز القطاع الخاص الاقتصادية والاجتماعية لتوسيع قاعدة .
٣. توعية المواطن من خلال مختلف وسائل الإعلام المتاحة بأهمية استخدام المنتجات والخدمات
٤. بالوطنية التي تتجه الدولة على اشراك القطاع الخاص الحيوية الإستراتيجية بحيث تظل تحت إشرافها
٥. حرصا على تغليب المصلحة العامة للشعب على يمكن للقطاع الخاص ان يلعب دورا ايجابيا في تلك المجتمعات التي إذا ما وجه ناحية الصناعات التحويلية العالية التكنولوجية
٦. التي جاء من شمولها الخصخصة تتطلب توفر
٧. تبقى السيطرة على التوسع بين عملية خصخصة متدرجة مع مشاركة رأس مال القطاع العام هو أساس لتبني سياسة تجارة حرة مع رفع الحواجز الكمركية قبل
٨. تعطي الدولة أرزة بشكل واضح بالحد من ظاهرة
٩. الخصخصة والتي تشترك في القطاع ملامح السياسات المالية والنقدية

١٠. تبني أسلوب علمي سليم يتمثل بقيام الدولة بدعم مؤسسات البحث والتطوير، لعدم قدرة القطاع الخاص بالاسواق العراقي وتفعيل دوره في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية الخصخصة.

المصادر والهوامش

(١) رفعت لقوشه : " قراءة في استراتيجية حركة الخصخصة : الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية "، بحوث الندوة الفكرية التي نضمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة

(٢) UNCTAD :"Comparative Experiences with Privatization Policy Insights and Lessons Learned". United Nations New York and Geneva, 1995 .P.5.

(٣) للمزيد من التفاصيل انظر:
-د. احمد جلال: " التشغيل والبطالة في مصر "، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، اراء في السياسة الاقتصادية، العدد ١١، القاهرة، يونيو ٢٠٠٢،ص ص١-٢.

–د. علي توفيق الصادق وآخرون : " تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية"، ، صندوق النقد العربي، معهد (٤) للسياسات الاقتصادية، ابو ظبي، ٢٠٠٢ ، ص٢٦.
_ حسان خضر : "خصخصة البنية التحتية" ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة جسر التنمية، العدد الثامن عشر، _ رياض الكهيتال ،حوسبة الحكومة : "ص٣٠ ال طرق الخصخصة" ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة اوراق عمل،٩٨٠٤ ، الكويت، ص٦– ٢٠ ، مصطفى فريد، وآخرون ، مصدر سابق، ص ص٢٧– ٢٩.
–آدم بينيت : " ميراث مفلس: الهروب من اشباح التخطيط المركزي" ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد _مصطفى ملجم، وشادي الغطين، عبد الله العرس"القصور الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية" ، من بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتخطيط، بالتعاون مع المجلس القومي للعلوم والتكنولوجيا، ٩–١٠ حزيران ١٩٩٣، ص٧٢ (٥) مركز دراسات ا (٦) عبد الكريم كامبيل وأبو بكر بهلط، الخصخصة في الاقتصاد العراقي...وجهة نظر،مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد ٧ ،العدد ٢ ، ٢٠٠٥ ،ص ص١–٧٠
(٧) ،الاقتصاد العراقي ما بعد المحنة...ثمة أمل،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية
(٨) طمحية لغة، العدد ٤، ص٣١ ٢٠/ تشرين الأول ٢٠٠٤.
(٩) احتسبت هذه النسب من قبل الباحث استنادا إلى:
–المجموعة الإحصائية السنوية /وزارة التخطيط,جمهورية العراق, أعداد متفرقة.
(١٠) د.عبد الكريم كامل أبو هات ،الخصخصة في الاقتصاد العراقي-----،مصدر سابق،ص ص١–٧٠
*بعد انهيار مؤسسات الدولة العراقية عام ٢٠٠٣ قفزت معدلات البطالة إلى معدلات قياسية تجاوزت أكثر من نصف القوى العاملة واقتصر النشاط الاقتصادي على القطاعات التوزيعية والاستهلاكية دون (الإنشاءات) وخلال عام ٢٠٠٦ الى الثلث ونخفض معه معدل البطالة عن العراق توسطي لبلغ ٣٥% الضلع المزيد ونرجع: والمسؤوليات،تحليلات إستراتيجية ،مركز الدراسات الإقليمية ،جامعة الموصل
١٢-Rawaudleam, Privatization in Developing Countries ,London ,1989,P119.
(١٣) ملتون فريد مان، ،الرأسمالية والحرية،ترجمة:يوسف (١٤) ابي عمان الدولي، التخصيص ٣٠– ٣٢ والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية،دار النهضة (١٥) عرسبية، الملي قعفوة، ١٩٩٥، ص ص١٤٠– ١٤٦ الخبرة الدولية في الخصخصة، دار العلم للطباعة، القاهرة، ١٩٩٤،ص٧١.